وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014

Strategic Planning of Iraq's Foreign Policy Towards Turkey After 2014

م.م هبه حميد شمخي*
Heba Hamid Shamkhi

- **الملخص:**

يركز البحث على التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014، موضحًا أهميته في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية.

توضح الدراسة أهمية التخطيط الاستراتيجي في تجاوز العراق للأزمات المتعددة مع تركيا، من خلال تعزيز التعاون الدبلوماسي، صياغة استراتيجيات شاملة لإدارة الموارد المائية، وتوظيف العلاقات الاقتصادية كوسيلة للضغط على تركيا.

تشير النتائج إلى أن التخطيط الاستراتيجي لعب دورًا محوريًا في تحسين العلاقات الثنائية، حيث تمكن العراق من توظيف أدواته الدبلوماسية والأمنية لتحقيق أهدافه، رغم التحديات التي واجهته في الحفاظ على سيادته وتعزيز مكانته الإقليمية.

- **الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، التخطيط الاستراتيجي، سياسة العراق الخارجية، تركيا.**

- **Abstract:**

This study focuses on the strategic planning of Iraq’s foreign policy toward Turkey after 2014, highlighting its significance in addressing security and political challenges.

The research underscores the importance of strategic planning in enabling Iraq to navigate multiple crises with Turkey by enhancing diplomatic cooperation, formulating comprehensive strategies for water resource management, and leveraging economic relations as a means of pressure.

The findings indicate that strategic planning has played a pivotal role in improving bilateral relations. Iraq has successfully employed its diplomatic and security tools to achieve its objectives, despite the challenges it faced in maintaining its sovereignty and strengthening its regional position.

- **Keywords:** Foreign policy, strategic planning, Iraq’s foreign policy, Turkey.

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية. heba.hamid@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **المقدمة:**

شهدت السياسة الخارجية العراقية تغييرات جذرية بعد العام 2003 نتيجة للتحولات السياسية الداخلية والخارجية التي طرأت على النظام السياسي، ومع دخول العام 2014، واجه العراق تحديات معقدة أبرزها ظهور تنظيم داعش الإرهابي وتأثيراته الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن التوترات المستمرة مع دول الجوار، ومن بينها تركيا.

تتناول هذه الدراسة أهمية التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، كما تسلط الضوء على مراحل تطور العلاقة بين البلدين بعد العام 2014، مع تحليلٍ لأبعاد التخطيط الاستراتيجي الذي تبنته الحكومة العراقية لإدارة الملفات المشتركة مثل الأمن، المياه، والتبادل التجاري. تعكس هذه الدراسة مدى تعقيد العلاقات العراقية–التركية، ودور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف العراق القومية وتعزيز موقعه الإقليمي.

- **اهمية البحث:**

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليطه الضوء على مفهوم التخطيط الاستراتيجي، ودور السياسة الخارجية العراقية في توظيف ادوات التخطيط الاستراتيجي في علاقاتها مع تركيا والتي تمثل محورًا استراتيجيًا في التفاعل الإقليمي، حيث تتداخل قضايا أمنية واقتصادية وسياسية حساسة مثل قضية المياه والتدخلات العسكرية التركية. فالبحث يكشف عن دور التخطيط الاستراتيجي في تمكين العراق من التعامل بفعالية مع هذه القضايا، عبر توظيف أدواته الدبلوماسية والاقتصادية لضمان حماية سيادته الوطنية وتحقيق مصالحه.

- **هدف البحث:**

يهدف البحث الى التعريف بدور التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية، وذلك من خلال التركيز على اثر التخطيط الاستراتيجي في سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا، وكيفية توظيف الامكانيات الاقتصادية والسياسية والامنية في تحقيق مصالح العراق خارجياً.

- **اشكالية البحث:**

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للعلاقات العراقية–التركية في سياق القضايا الإقليمية المشتركة مثل الأمن، المياه، والتعاون الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقات شهدت توترات مستمرة ناجمة عن قضايا مثل التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق، التحديات المرتبطة بإدارة الموارد المائية، والمواقف المتباينة من بعض القضايا الامنية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لذا تنطلق الاشكالية من التساؤل الرئيس الاتي:

كيف يمكن للعراق توظيف التخطيط الاستراتيجي في سياسته الخارجية لتحقيق توازن بين الحفاظ على سيادته الوطنية وتعزيز المصالح المشتركة مع تركيا في ظل التحديات الإقليمية القائمة؟

وتتفرع الاسئلة التالية من السؤال اعلاه:

1. ما مفهوم التخطيط الاستراتيجي والسياسة الخارجية؟
2. ما هي اهداف السياسة الخارجية العراقية؟ وماذا يقصد بالتخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية؟
3. كيف يمكن للعراق توظيف التخطيط الاستراتيجي لسياسة خارجية فعّالة توازن بين الحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز المصالح المشتركة مع تركيا؟

- **فرضية البحث:**

يفترض البحث أن التخطيط الاستراتيجي المدروس للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، والذي يتضمن استخدام أدوات دبلوماسية متعددة الأطراف، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وصياغة استراتيجيات شاملة لإدارة القضايا المشتركة، يمكن أن يساهم في تحقيق توازن بين الحفاظ على السيادة الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي مع تركيا.

- **الاطار المنهجي للبحث:**

لقد استدعت طبيعة الموضوع بضرورة الاستعانة بمجموعة من المناهج لأهميتها في تحليل موضوع الدراسة، وكالآتي:

1. **المنهج التاريخي:** والذي يعنى بالرجوع الى الماضي القريب في تتبع مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية وكذلك العلاقات العراقية_ التركية.
2. **المنهج الوصفي التحليلي** : لتحليل طبيعة العلاقات العراقية–التركية ومراحل تطورها، مع التركيز على القضايا الرئيسة التي تؤثر في هذه العلاقات.
3. **منهج دراسة الحالة** : لدراسة سياسات العراق تجاه تركيا بعد عام 2014، بما يشمل أدوات التخطيط الاستراتيجي المستخدمة في القضايا الأمنية والاقتصادية والمائية.
4. **المنهج الاستقرائي:** يساعد على بناء فهم دقيق ومتكامل لسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا، من خلال تحليل المواقف والتصريحات الرسمية وتحديد العوامل المؤثرة في سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- **حدود البحث:**

1. الحدود الزمنية: يتناول البحث سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا للفترة من 2003 الى 2024، بالتركيز على التحولات الاستراتيجية التي طرأت بعد العام 2014 نتيجة التحديات الامنية.

2. الحدود المكانية: يركز البحث على السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا كونها من الدول الجوار للعراق وتعد العلاقة معها ذات تأثيرات متبادلة على جميع المستويات.

3. الحدود الموضوعية: يركز البحث على التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا، مع التركيز على القضايا التي تخص الأمن والمياه والتعاون الاقتصادي.

- **تقسيمات الدراسة:**

لقد تضمنت هيكلية البحث على المقدمة وفصول ثلاثة وخاتمة، فضلاً عن الاستنتاجات.. وجاء التقسيم كالتالي:

اولاً: التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية (اطار مفاهيمي).

ثانياً: السياسة الخارجية العراقية.

ثالثاً: السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا.

اولاً/ التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية (اطار مفاهيمي)

1. التخطيط الاستراتيجي (المفهوم والاهمية):

يعد التخطيط الاستراتيجي أحد الأدوات الحيوية التي تمكن الدول والمؤسسات من مواجهة التحديات المتزايدة في عالم يتسم بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة. يعتمد هذا النوع من التخطيط على تحليل المشكلات ووضع حلول مدروسة لتحقيق الأهداف المحددة، سواء على المدى القصير أو الطويل. وفي سياق السياسة الخارجية، يساعد التخطيط الاستراتيجي على تحسين تفاعل الدول مع بيئاتها الداخلية والخارجية، من خلال وضع استراتيجيات شاملة تضمن تحقيق المصالح الوطنية بأقل تكلفة وأعلى كفاءة. سيتم تقسيم هذا المحور الى نقطتين، الاولى يتطرق فيه الباحث الى مفهوم التخطيط الاستراتيجي، اما الثانية يتم فيه التطرق الى اهمية التخطيط الاستراتيجي.

أ. مفهوم التخطيط الاستراتيجي

ان العالم المعاصر يزخر بالعديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية المتزايدة، خصوصاً مع التطور المتواصل للتكنلوجيا والاتصالات مما خلق حالة من التنافس لتحقيق المزيد من

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المكاسب والاهداف للمؤسسات والدول، ويعد التخطيط الاستراتيجي من الادوات الهامة التي تساعد المؤسسة او الدولة في صنع الاختيارات والبدائل للوصول الى تحقيق الأهداف والغايات[1].

يعرف التخطيط بأنه "عملية منظمة لحل المشكلات، مع مخرجات محددة بوضوح، من حيث الغايات والطرائق والوسائل"، اذ يسعى التخطيط الى خلق الطمأنينة من خلال تحليل المتغيرات ذات العلاقة بالمشكلة الموجود في البيئة المحيطة، ويحدد كذلك علاقة السبب والنتيجة بين هذه المتغيرات، ويعالجها من خلال بيان الغاية من الخطة وطريقتها والوسيلة وكذلك يبين العواقب المحتملة، ويمكن ان يكون التخطيط قصير او طويل المدى[2].

ويعد التخطيط الاستراتيجي عملية اكثر تنظيم ومنهجية لتحديد الخطوات المطلوبة وتحقيق الاهداف المحددة، اذ يتضمن تحديد الاهداف وصياغة خطط قابلة للتنفيذ وتخصيص الموارد بطريقة تعظم الفعالية والكفاءة، اذ يأخذ التخطيط الاستراتيجي الافكار التي يولدها التفكير الاستراتيجي ويحولها الى خطط قابلة للتنفيذ[3].

يمكن القول ان التخطيط الاستراتيجي هو تحديد للاهداف والغايات الاساسية في مجال معين ونقصد هنا بالمجال السياسي، ثم اختيار وسائل بعينها من بين عدة خيارات مدروسة لتحقيق تلك الاهداف، بمعنى انه تفكير منظم لما يريد ان يفعله الانسان او ان يكون عليه في المستقبل البعيد كغاية يسعى للوصول اليها خلال البحث الدقيق لاختيار افضل الوسائل ولتحقيق الاهداف وبأقل كلفة ووقت[4].

وتقوم عملية التخطيط الاستراتيجي بالأساس على تحقيق الاهداف العليا للدولة، وهذا يحتاج الى جملة من الشروط الرئيسة لممارسة هذه العملية، والتي يمكن تحديدها بمثلث هرمي تكون بدايته من تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في البيئة، وتحديد الابعاد المستقبلية عن طريق تحديد

---

1) نوار محمد ربيع الخيري، التخطيط الاستراتيجي دراسة سياسية نظرية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 24، 2014، ص 53.

2) هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي _ التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي, 2011، ص16.

3) Jake Brereton , Strategic Thinking vs Strategic Planning: Unveiling the Key Differences, launchnotes, Published May 18, 2023, https://www-launchnotes-com.translate.goog/blog/strategic-thinking-vs-strategic-planning-unveiling-the-key-differences?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc , Accessed 29 Sept. 2024.

4) نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سبق ذكره، ص 54.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المسارات التي تنطلق منها هذه الظاهرة، وصولا الى الآليات التي من الممكن الاستناد اليها في تحقيق الأهداف[1].

وفي مفهوم عملية التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية، فقد عرفه الكثير من الباحثين كلٌ حسب تعبيره، اذ عرفه (هيلسمان) بأنه "تحليل لطبيعة المشكلة واتخاذ خيارات استراتيجية عريضة للتعامل معها"، اما (ميسرا) عرف تخطيط السياسة الخارجية على انه "توقع الاحداث الدولية، والاحداث الداخلية ذات الاهمية الدولية، بهدف تعديل السياسة الخارجية بشكل محسوب يحقق اهداف الدولة"، وعرف (مايكل اوليري) تخطيط السياسة الخارجية: "تحديد الاهداف واختيار وسائل تحقيق الاهداف ومراقبة تنفيذ السياسة الخارجية"[2].

ب. اهمية التخطيط الاستراتيجي

تحقق الدول التي تهتم بإدارة الدولة على اساس من التخطيط والدراسات الاستراتيجية عديد من المزايا، منها ما يرتبط بوضوح الرؤية المستقبلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناء على المعلومات والحقائق التي تم جمعها وتحليلها، كذلك فإن للتخطيط الاستراتيجي اهمية كونه يحقق التفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية على المدى البعيد، عن طريق ادراك كافة جوانب تفاعلاتها، والتركيز الواضح على الأمور والمسائل المهمة استراتيجياً، ايضاً تكمن اهمية التخطيط الاستراتيجي كونه يحقق التأقلم مع المتغيرات البيئية السريعة، فالتخطيط الاستراتيجي يبني الخطط الاستراتيجية بناءاً على دراسة الواقع والسيناريوهات المحتملة للأحداث المتوقعة وغير المتوقعة[3]. وللتخطيط اهمية كبيرة في السياسة الخارجية، اذ انه يمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية وتوفير ادوات التعامل معها، وبالتالي يقلل من حالة عدم اليقين التي تميز السياسة الخارجية عادة، وكذلك ان تخطيط السياسة الخارجية يجعل الدولة قائمة على الفعل اكثر من رد الفعل، اي تملك روح المبادرة وزمامها، اذ ان تخطيط السياسة الخارجية يكمن في تقديم دليل عمل لأجهزة السياسة الخارجية وتنظيم موارد الدولة من اجل توظيفها لتحقيق اهدافها القومية[4].

---

1) علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي (دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003)، مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص21.

2) اسماعيل زروقة وفلاك نور الدين، دور التخطيط الاستراتيجي في رسم السياسة الخارجية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، لبنان، العدد 3، 2018، ص 179.

3) علي بختي، التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية (الولايات المتحدة الامريكية انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بو ضياف_ المسيلة، الجزائر، 2018، ص25.

4) اسماعيل زروقة وفلاك نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص177.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2. السياسة الخارجية (المفهوم والابعاد)

تعد السياسة الخارجية إحدى الأدوات الأساسية التي تعكس توجهات الدول وسلوكها على الساحة الدولية، وهي تمثل حلقة الوصل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للدولة، تنطوي السياسة الخارجية على صياغة الأهداف والاستراتيجيات التي تخدم مصالح الدولة في إطار التفاعل مع الدول الأخرى، مع مراعاة التوازن بين الضغوط الداخلية والفرص الخارجية، كما تستند عملية تخطيط السياسة الخارجية إلى أبعاد متعددة تشمل الجوانب المؤسسية والمفاهيمية والموضوعية، مما يجعلها عملية معقدة تهدف إلى تحقيق الأهداف القومية بطريقة عقلانية وفعّالة. وفي هذا المحور الذي تم تقسيمه الى نقطتين، قد تطرقنا في النقطة الاولى الى مفهوم السياسة الخارجية، اما الثانية فتتحدث عن ابعاد تخطيط السياسة الخارجية.

أ. مفهوم السياسة الخارجية

عند الحديث عن السياسة الخارجية، يتطلب ذلك البحث في معناها الدقيق ، اذ تعددت تعريفات السياسة الخارجية نظراً لاختلاف وجهات النظر المتعلقة بهذا الموضوع، ووفقاً لقاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تُعرف السياسة الخارجية بأنها: النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة من خلال الفعل ورد الفعل في إطار التفاعل الدولي. وقد تم وصف السياسة الخارجية بـ "النشاط الحدودي"، اذ يشير هذا المصطلح ضمناً الى أن صانعي السياسة الخارجية يعملون في نطاق يشمل بيئتين: بيئة داخلية، وبيئة خارجية، يعني ذلك أن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفون عند نقطة التقاء هاتين البيئتين، ويعملون على التوسط بينهما، فمن جهة، يجب أن تأخذ السياسة الخارجية في الاعتبار احتياجات وتطلعات الدولة داخلياً، ومن جهة أخرى، عليها أن تتفاعل مع المتغيرات والفرص التي توفرها البيئة العالمية، وهذا الموقف الوسيط يتطلب من صانعي القرار تحقيق التوازن بين الأهداف المحلية والدولية، وضمان تماسك السياسة الخارجية بما يخدم مصالح الدولة في كلا البيئتين[1]، كذلك عرفها (كورت) بأنها: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الاخرى، انها برنامج الغاية منها تحقيق افضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب"، ويعرفها (Leon Noel) بأنها: "فن تسيير علاقات دولة مع دول اخرى"، ويقدم نورمان هيل تعريفاً للسياسة الخارجية، اذ يعرفها: "بأنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهراً سياسياً او اقتصادياً او عسكرياً على اساس الفلسفة او الآيديولوجية التي يتمسك القادة بها"[2]،

---

1)) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، مركز الخليج للابحاث، الامارات، 2024، ص245.

2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار السنهوري، بيروت، 2019، ص 22_24.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ووفقاً لكل ما تقدم يمكن القول ان السياسة الخارجية هي ظاهرة متعددة الابعاد وتستلزم صياغة مجموعة اهداف وتحديد مجموعة قرارات وسلوكيات، والتي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية لتلك الدولة، والتي يتم اعتمادها طبقاً للمتغيرات والضغوط الداخلية والاقليمية والدولية، لتشكل اتجاه تتميز او تتسم به تلك الدولة في مرحلة معينة[1].

ب. ابعاد تخطيط السياسة الخارجية

ان تخطيط السياسة الخارجية يتضمن ثلاثة ابعاد هي البعد المؤسسي والذي يتعلق ببناء الجهاز التخطيطي للسياسة الخارجية والبعد المفاهيمي والذي ينصرف الى ادوات واساليب تخطيط تلك السياسة، والبعد الموضوعي والذي يرتبط بالشروط وذلك لحدوث تخطيط عقلاني ورشيد للسياسة الخارجية، وسنتطرق الى كل بعد بما يلي[2]:

1/ الجانب المؤسسي لتخطيط السياسة الخارجية:

ان علاقة جهاز التخطيط السياسي بوزارة الخارجية هي علاقة مهمة الا انها تواجه مشكلة من خلال وجود بعض التناقض الذي قد يحدث بين جهاز التخطيط ووزير الخارجية، اذ كثيرا ما يضيق الوزير بتقارير الجهاز ويراها مصدر ازعاج، واثارة لمشكلات قد لا تظهر بعد، ومن ثم فإن اقتناع قيادة الوزارة والقيادة السياسية للدولة بأهمية التخطيط امر حيوي لكي يقوم جهاز التخطيط بوظيفته، ومن الانسب ان يرتبط هذا الجهاز بوزير الخارجية مع وضع ضوابط التقاء اعضاء هذا الجهاز بالوزير بشكل دوري، ويذهب (روتشين) الى الاقتراح بأن يستقل جهاز التخطيط السياسي بتنظيم مستقل عن وزارة الخارجية ويرتبط مباشرة برئيس الدولة.

2/ الجانب المفاهيمي المنهجي:

من الضروري وجود مفاهيم ومناهج في اجهزة تخطيط السياسة الخارجية، وهيكلها، اذ ان غرس مفهوم التعددية في جهاز التخطيط السياسي يعد امرا حيويا لنجاحه في اداء وظائفه ويعني به عدم سيطرة منظور فكري واحد او التسليم بافتراضات معينة ويتم قبولها من الجميع طوال عملية التخطيط، كذلك لا يمكن تصور وجود جهاز لتخطيط السياسة الخارجية ويكون فعالا من دون نظام لتخزين وتبويب المعلومات يستخدم حواسيب الية متطورة، اضافة الى ذلك فان للتخطيط الاستراتيجي مجوعة ادوات

1) اسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي، مجلة قضايا سياسية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد الاول، بغداد، 2020، ص 11_12.

2) اسماعيل زروقة وفلاك نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص188.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

منهجية يمكن توظيفها في السياسة الخارجية ومن اهمها مناهج استشراف المستقبل، اذ ان عملية التخطيط تفترض القدرة على توقع الاحداث المستقبلية وتحديد اماكن الخطر المتوقعة وصياغة السياسات عن تلك الاحداث، ومن اهم تلك الادوات مصفوفة التأثير المتبادل ونموذج (رتشارديسون) لسباق التسلح وبناء السيناريوهات.

3/ الجوانب الموضوعية:

ان اي تخطيط للسياسة الخارجية يجب ان يستند الى قاعدة اجتماعية واقتصادية داخلية، وفي حال ضعف تلك القاعدة لا يمكن ان نتوقع الا تخطيطا محدودا وجزئيا، وهذا يضعف القدرة على التخطيط، وايضا لا يمكن وجود تخطيط استراتيجي ذا جدوى من دون اقتناع قيادة الدولة وصانع القرار السياسي باهميته.

من جانب اخر فإن عملية تخطيط السياسية الخارجية تتضمن عدة ابعاد يمكن ايجازها بالتالي[1]:

1. التخطيط العام للسياسة الخارجية ويشمل صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق وقدرات الدولة.
2. تخطيط البرامج من خلال وضع برامج بالتعامل مع قضايا محددة.
3. تخطيط الطوارئ، ويقصد به وضع خطط بديلة في التعامل مع القضايا الطارئة والتي قد تظهر مستقبلاً.
4. التخطيط المؤسسي، اي تنسيق اداء المؤسسات العاملة في مجال السياسة الخارجية وتنظيم جهاز تخطيط تلك السياسة بما يتناسب واداء وظائفه.

وحدد محمد السيد سليم بعدين أساسيين للسياسة الخارجية[2]:

1. البعد الأول، يشمل التوجهات الأدوار الأهداف، والاستراتيجيات، هذا البعد يتميز بالعمومية والشمولية، اذ يمكن أن تتغير التوجهات والأهداف مع تغير البيئة الدولية أو الإقليمية أو مكانة الدولة وتطلعاتها.
2. البعد الثاني، يتضمن القرارات والسلوكيات المحددة التي تتسم بالدقة وقابليتها للقياس الكمي، مما يجعلها أكثر تحديداً مقارنة بالبعد الأول.

1) اسماعيل زروقة وفلاك نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 180.

2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة، مصر، 1989، ص42.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانياً: السياسة الخارجية العراقية

شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات جوهرية بعد عام 2003 نتيجة لتغير النظام السياسي من شمولي إلى ديمقراطي، وهو ما انعكس على أهدافها وتوجهاتها. تبلورت هذه السياسة بشكل تدريجي استجابةً لمتغيرات داخلية وإقليمية، حيث ركزت على تحقيق الاستقرار وحماية السيادة الوطنية، إضافةً إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع المحيط الإقليمي والدولي. كما اعتمدت على التخطيط الاستراتيجي لتصحيح الأخطاء السابقة وبناء علاقات متوازنة مع الدول المجاورة، مستفيدة من المتغيرات الأمنية والسياسية. يعد عام 2014 نقطة تحول كبيرة، حيث دفعت تحديات تنظيم داعش الحكومة العراقية إلى تبني نهج استراتيجي جديد، يسعى لإعادة رسم علاقاتها مع دول الجوار وتفعيل دورها الإقليمي والدولي. وقد قسم الباحث هذا المحور الى نقطتين، الاولى استعرض فيها الباحث اهداف السياسة الخارجية، اما الثانية فتطرق فيها الى التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية.

1. اهداف السياسة الخارجية العراقية

ان السياسة الخارجية العراقية بعد العام 2003 تشكلت في مرحلة مفصلية ومهمة من تاريخ العراق الحديث، اذ ارتبطت بحدث مفصلي ومهم الا وهو الاحتلال الاميركي للعراق عام 2003، والذي تسبب بتغيير النظام السياسي، الذي نتج عنه تغيراً جذرياً لمنطلقات ومبادئ السياسة الخارجية العراقية واهدافها، اذ ان واقع السياسة الخارجية العراقية بعد تغيير نظام الحكم من شمولي الى ديمقراطي ادى الى اختلاف آلية صنع السياسة الخارجية وتوجهاتها، وأن دستور عام 2005 قد حرص على تضمين مواد تؤكد استقلالية صنع السياسة الخارجية وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، وان العراق يسعى الى حل النزاعات بالوسائل السلمية[1].

شهد العراق بعد العام 2003 الكثير من المتغيرات الداخلية وكذلك المتغيرات الاقليمية والدولية مما فرض على السياسة الخارجية العراقية تغييرات في اهدافها تبعاً للتحديات والمتغيرات التي تعرض لها العراق، وعند البحث في اهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 نجد انها قد مرت بفترات مختلفة، ففي المرحلة الممتدة من 2003_2005 كانت سياسة غير واضحة بسبب عدم كينونة الدولة وعدم وجود مؤسسات في تلك المرحلة كون السلطة الفعلية كانت بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، الا انه بعد العام 2005 والتي شهد فيها كتابة الدستور العراقي والاستفتاء عليه وتشكيل الحكومة العراقية عام

1) هكار بهرام عزيز، السياسة الخارجية العراقية بعد الانسحاب الامريكي (فرص الاستقلالية وتحديات التبعية)، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الشرق الادنى، نيقوسيا، قبرص، 2022، ص 7_8.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2006، بدأت الاهداف العامة لسياسة العراق الخارجية بالتبلور وتعضدت من خلال البرامج الحكومية للسنوات 2010 و2014، اضافة الى الاستراتيجية التي وضعها الامن القومي العراقي في العام 2007 والتي اكد فيها على (ادرك العراق ومنذ سقوط النظام السابق انه بحاجة الى بناء علاقات اقليمية ودولية جدية مع الدول المجاورة تختلف تماماً عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية ليس مع هذه الدول فقط وانما مع المجتمع الدولي ايضاً)، والاستراتيجية التي وضعت من قبل وزارة الخارجية العراقية عام 2014[1].

الهدف في السياسة الخارجية لأية دولة قد يتغير من فترة زمنية الى اخرى بسبب اختلاف الاولويات التي تضعها الدول لسياستها الخارجية ومصالحها العليا، وانطلاقا من رؤية النظام السياسي الداخلي للعراق والمتغيرات الخارجية، فقد انقسمت اهداف السياسة الخارجية الى التالي[2]:

اولاً: الاهداف المحورية: تتسم بطابع الاهمية والتي تتعلق بحماية الدولة وكيانها وامنها القومي وتتضمن الحفاظ على سيادة العراق الوطنية، وحماية الامن الوطني ومكافحة الارهاب، والحفاظ على وحدة الاراضي العراقية، اذ يعد من الاهداف الاستراتيجية لسياسة العراق الخارجية.

ثانياً: الاهداف المتوسطة المدى: وهي اهداف لا تتصف بطابع الاهمية وتأتي في مرتبة اقل نسبيا من الاهداف المحورية، ويشتمل هذا النوع من الاهداف مجالات التنمية الاقتصادية والتعامل التجاري، والسعي لإستعادة قدرة العراق التأثيرية في البيئة الخارجية.

ثالثاً: الاهداف بعيدة المدى: وهي الخطط والافكار التي تهدف الدولة الى تحقيقها على المدى البعيد، لزيادة قوتها وفاعليتها في الساحة الدولية وتتجسد الاهداف التي يرغب العراق في تحقيقها مستقبلا بتعزيز المكانة والسمعة اقليميا ودوليا، وتعزيز مشاركته في المحافل الدولية.

نستنتج مما تقدم ان اهداف السياسة الخارجية العراقية هو الحفاظ على امنها ومصالحها واقامة علاقات مع المحيط الاقليمي، اذ يمكن القول ان تلك الاهداف هي[3]:

---

1) علي جبار حافظ الربيعي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 دراسة في تحديات الواقع وفرص المستقبل، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 159_160، كذلك ينظر: حيدر علي حسين، مستقبل السياسة الخارجية العراقية افاق العلاقات العراقية_ العربية، في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014، مجموعة مؤلفين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا_ برلين، 2018، ص233.

2) المصدر نفسه، ص 160_163.

3) وسام ناظم الخيكاني واكرم طالب الوشاح، مسارات السياسة الخارجية العراقية ما بين (2003_2020)، دار الرافدين للنشر والتوزيع، العراق، 2020، ص 40.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1. حماية استقرار العراق والحفاظ على وحدة اراضيه.
2. العمل على اعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم، واشراك المجتمع الدولي في عمليات اعادة اعمار وتطوير العراق.
3. تعزيز المصالح العراقية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
4. انضمام العراق الى المنظمات والهيئات الدولية والمشاركة في انشطتها.
5. العمل على اقامة علاقات الصداقة والتعاون مع دول العالم.

2. التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية

يعد التخطيط الاستراتيجي من العوامل المهمة في رسم وبناء اي سياسة خارجية، اذ انها عبارة عن نتاج تفاعل مجموعة عوامل داخلية وخارجية محددة مسبقاً، ويختلف تأثير هذا التخطيط الاستراتيجي من سياسة خارجية الى اخرى[1].

ان التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية قد اتخذ منحى مغاير لما كانت عليه قبل عام 2003، اذ في الدستور العراقي 2005 تخلى العراق عن دوره القيادي في النظام العربي ولم يعلن عن معاداته لأي اتجاه فكري او سياسي خارج حدود الدولة، اذ تمثلت ملامح التخطيط الاستراتيجي في النقاط التالية[2]:

1. الادراك الكامل للقدرات المادية وطبيعة النظام السياسي العراقي الجديد.
2. الاعتماد على استراتيجية تصحيح الاخطاء وإزالة اثار استراتيجية الصراع مع الدول المجاورة.
3. التخلي عن الدور القيادي اقليميا والتوجه الى تنمية الاقتصاد والمجتمع داخلياً.
4. تفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والتركيز على النشاط السلمي في كسب المواقف الدولية.
5. الاعتماد على العلاقات التعاونية مع كافة المنظومات الدولية.
6. تخليص العراق من القيود الدولية ومن دائرة العقوبات المفروضة عليه.

فبعد انهيار النظام السياسي في العراق عام 2003 تعرض البلد الى حالة من الفراغ الامني والسياسي مما تسبب بفقدان السيطرة على الوضع الداخلي وعلى الحدود، اذ اصبح ممراً سهلاً لدخول

1) اسماعيل زروقة وفلاك نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 179.

2) صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الحادي والخمسون، 2012، ص 123.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التنظيمات الارهابية والمتطرفة، وخاصة بوجود من يؤيد تلك الجماعات، اذ ظهر اول تنظيم ارهابي عام 2003 وهو تنظيم القاعدة بزعامة (ابو مصعب الزرقاوي)، والذي استغل الضعف الامني في داخل البلاد وكانوا ينفذون اعمال ارهابية على المواطنين وعلى القوات الامنية العسكرية العراقية، ورغم العمليات العسكرية المستمرة ضد هذا التنظيم ودور الصحوات والقيادات الامنية في القضاء عليه، الا انه في عام 2014 حدث خرق امني تسبب بإنتكاسة كبيرة من خلال سيطرة التنظيم الارهابي (داعش) على مدينة الموصل واجزاء من عدة محافظات (صلاح الدين وديالى وكركوك وبابل) اذ في 29 من حزيران عام 2014 تم الاعلان من قبل زعيم التنظيم عن اقامة خلافة اسلامية في المناطق العراقية المسيطر عليها[1]، وقد مثل هذا الاختراق تحدي امني للحكومة العراقية وللسياسة الخارجية العراقية، اذ ان اجتياح (داعش) لمدن العراق تبعه تحول حقيقي في سياسة العراق الخارجية، وان صانع القرار والقوى السياسية ادركت انه لا يمكن دحر التنظيمات الارهابية من دون احداث تقارب اقليمي ودولي مع الدول المؤثرة في المنطقة، اذ جاءت حكومة حيدر العبادي في 11 آب 2014 ببرنامج حكومي يتضمن اعادة رسم السياسة الخارجية مع الدول الاقليمية خاصة ومواجهة التحديات الارهابية، وشرعت الحكومة في تحرير الاراضي العراقية من سيطرة التنظيم وذلك بتوظيف الامكانيات كافة ومنها اعادة توجيه السياسة الخارجية والانفتاح نحو المجتمع الدولي والاقليمي خاصة[2].

ففي العام 2014 اثرت المتغيرات الداخلية في مسار السياسة الخارجية العراقية واستراتيجيتها، وبدأ التفكير بإستراتيجيات تخص الجوار الاقليمي والتعامل معه وفق منحى جديد، اذ بتشكيل حكومة الدكتور حيدر العبادي تم وضع برنامج حكومي يهدف الى اعادة رسم العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم ودول الجوار الاقليمي خاصة، يتم من خلال هذا البرنامج صياغة تخطيط استراتيجي في ادارة مسارات السياسة الخارجية تجاه دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية وتجاه تركيا بسبب تأثير هاتين الدولتين الكبير على التفاعل الداخلي للعراق[3].

---

1) سيف سعد جاسم، السياسات الامنية في العراق بعد عام 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2022، ص98_102.

2) عمار احمد رشيد، تأثير البعد الامني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014: تنظيم داعش انموذجاً، مجلة المعهد، العدد 8، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، 2022، ص 536_538.

3) علي فارس حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 فرص جديدة وتحديات مركبة، من كتاب السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2004، مجموعة مؤلفين، تحرير: سعد عبيد علوان، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، 2018، ص 153.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثاً: التخطيط الاستراتيجي لسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا

ان طبيعة العلاقات العراقية–التركية التي شهدت توترات مستمرة نتيجة قضايا مثل التدخلات العسكرية، أزمة المياه، ودعم بعض الفصائل المسلحة، اذ سعى العراق عبر استراتيجيات دبلوماسية واتفاقيات دولية إلى تعزيز المصالح المشتركة وحماية سيادته. كما ان تطور التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، مثل مشروع "طريق التنمية"، يعكس توجه العراق لتوظيف الشراكات الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتنمية. هذا المحور تم تقسيمه الى نقطتين، النقطة الاولى عن العلاقات العراقية_ التركية، اما الثانية عن التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا.

1. العلاقات العراقية_ التركية

لقد اتسمت العلاقات العراقية_ التركية في اغلب مراحلها بالتوتر وعدم التوافق منذ فترة الحرب الباردة ومرورا بمشاركة تركيا بحرب الخليج عام 1991 ضد نظام صدام، اضافة الى استمرار التوترات بسبب هجمات حزب العمال الكردستاني من شمال العراق على الاراضي التركية، وصولا الى موقف البلدين من الازمة السورية، وعلى الرغم من الاختلافات الا انه يجمع البلدين مصالح مشتركة على الصعيدين الاستراتيجي والتكتيكي، فالجوار الجغرافي والتنوع المذهبي والعرقي واقليم كردستان وامن الطاقة والمياه والتجارة ومكافحة الارهاب ومختلف القضايا تعد عوامل اساسية تدفع بالسياسة الخارجية العراقية الى جعلها من اولوياتها وذات قيمة استراتيجية عليا في الحاضر والمستقبل، خاصة وان تركيا تؤدي ادوارا نشطة على المستوى الخارجي الاقليمي والدولي، وكونها ذات ثقل سياسي وعسكري وامني في المنطقة وتعد ثاني اقوى قوة عسكرية في الناتو، مما يدفع بالعراق الى ان ينتهج سياسة خارجية ذات تخطيط استراتيجي سياسي وامني واقتصادي لبناء علاقات متينة مع الجانب التركي[1].

انتهج العراق سياسة خارجية تمثلت بالانفتاح وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع تركيا، اذ تم توقيع مذكرة تفاهم في 7 اب 2007 اثناء زيارة رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي الى انقرة ولقائه بالرئيس رجب طيب اردوغان ومن اهم واول مبادئها تعاون الطرفين على تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، والتنسيق المشترك في القضايا الامنية، كذلك زيارة الرئيس العراقي الاسبق جلال طالباني الى انقرة عام 2008 جاءت لتعميق العلاقات ومواجهة التهديدات الارهابية، وزيارة الرئيس اردوغان الى بغداد في تموز عام 2008 والتي تعد الاولى من نوعها منذ عام 1990 والتي تم خلالها توقيع اتفاقية انشاء

1) انزار عبدالله صالح، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق للفترة من 2002_2020، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الشرق الادنى، نيقوسيا، 2021، ص 1_2.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلس للتعاون الاستراتيجي والتي جاء فيها انه على رئيسا وزراء الدولتين ان يلتقيا مرة واحدة كل سنة ولقاءات دورية بين الوزراء ، اضافة الى زيارة وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو الى العراق عام 2009 والتي شملت زيارة البصرة واربيل والموصل، ونتيجة لتطور العلاقات بين البلدين فقد ارتفع حجم التبادل التجاري من 5 مليار عام 2008 الى 11 مليار دولار عام 2010[1].

في عام 2010 شهدت العلاقات تصعيدا بين الحكومتين بسبب سقوط قذيفة هاون قرب سفارة تركيا في بغداد، خاصة بعد تصريحات رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي بأن"بلاده قادرة على لعب اوراق مماثلة في تركيا اذا ما استمرت في سياسة التدخل في شؤون بلاده الداخلية"[2].

بعد عام 2011 وبسبب احداث التغيير التي اجتاحت بعض الدول العربية توترت وتأرجحت العلاقات بين العراق وتركيا ، اذ اتبعت تركيا في تعاملها مع الحركات في بعض الدول سياسة مغايرة لسياسة الحكومة العراقية وخاصة في الازمة السورية والتي دعمت فيها المعارضة ضد نظام بشار الاسد بينما كان العراق يدعم نظام بشار الاسد، اضافة الى دعمها لبعض المكونات العراقية والتي رعت فيه عقد مؤتمرات لبعض فصائل الحركات المسلحة[3].

اذ ان العلاقات في تلك الفترة شهدت توترات ملحوظة، تأثرت بعوامل سياسية وأمنية واقتصادية،أحد أبرز أسباب التوتر كان اتهام تركيا لحكومة رئيس الوزراء العراقي آنذاك، نوري المالكي، باتباع سياسات طائفية وتهميش المكون السني، مما دفع أنقرة إلى دعم شخصيات سياسية سنية معارضة، مثل طارق الهاشمي، الذي لجأ إلى تركيا بعد صدور حكم بالإعدام بحقه في العراق[4].

من جانب آخر، طورت تركيا علاقات قوية مع حكومة إقليم كردستان العراق، بقيادة مسعود بارزاني، حيث ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق من حوالي 5.2 مليارات دولار عام 2009 إلى حوالي 12 مليار دولار عام 2013، معظمها مع إقليم كردستان، هذا التعاون أثار استياء الحكومة

---

1) بوتان مصطفى سمايل، قضايا العلاقات التركية_العراقية (قضية المياه انموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الشرق الادنى، نيقوسيا، 2021، ص 10_11.

2) المصدر نفسه، ص 47.

3) اوراد محمد مالك، السياسة الخارجية العراقية تجاه الدول الاقليمية والدولية بعد العام 2003، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد السابع والثمانون، المجلد الواحد والعشرون، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2024، ص29.

4) الهاشمي: العراق أصبح مصدر تهديد للأمن القومي العربي، موقع الحرة، متوفر على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2013/04/09 ، تم النشر بتاريخ: 9 ابريل 2013، تاريخ الزيارة 2024/12/18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المركزية في بغداد، التي اعتبرت ذلك تجاوزًا لسيادتها، في عام 2014 ومع صعود تنظيم داعش وسيطرته على مناطق واسعة من العراق، بما في ذلك الموصل، تصاعدت الانتقادات المتبادلة بين البلدين، العراق اتهم تركيا بالتراخي في منع تدفق المقاتلين والأسلحة إلى التنظيم عبر أراضيها، بينما نفت أنقرة تقديم أي دعم مباشر للجماعات المتطرفة، مؤكدة أنها تواجه تهديدات أمنية على حدودها الجنوبية، على الرغم من هذه التوترات السياسية والأمنية، استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث كانت تركيا أحد أهم الشركاء التجاريين للعراق، وشاركت الشركات التركية في مشاريع إعادة الإعمار والبنية التحتية داخل العراق[1].

2. التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا

ان العراق كونه من الدول التي تقع في مناطق التقاء الخطوط الاستراتيجية ونتيجة للتحولات الكبيرة التي شهدها فأنه يسعى الى اعادة صياغة توجهات سياسته الخارجية بالقدر الذي ينظم علاقاتها ويحفظ مصالحها، وخاصة مع تركيا الدولة الفاعلة وذات التأثير في الشأن العراقي والاقليمي، اذ نجد ان التخطيط الاستراتيجي العراقي قد اتبع الواقعية في التعامل السياسي مع الدول المجاورة ومن بينها تركيا، لبناء علاقات متوازنة على اساس المصالح والتعاون، ورغم الصعوبات في تنفيذ الاهداف الا ان الخطط الاستراتيجية التي وضعها العراق تجاه تركيا تبلورت عبر استراتيجية شاملة تمثلت في التقارب الحذر والانفتاح على علاقات جديدة، والابتعاد عن التوترات واللجوء الى الحوارات[2].

وهناك عدة نقاط يتحرك منها العراق ازاء تركيا استراتيجيا متمثلة بالجانب السياسي والامني والاقتصادي، من الناحية السياسية فإن العراق يتعامل مع تركيا استراتيجيا من عدة خيارات تستند على عوامل استغلال الثقل المكتسب من المكانة المهمة والمصالح المتبادلة والتعاون المشترك وحسن الجوار واحترام السيادة، اذ ان سياسة العراق الخارجية في تخطيطها الاستراتيجي للتعامل مع تركيا تسعى الى افهام تركيا بأهمية ادراك مكانة العراق والتعاطي في التعامل مع الملفات التي تخص المواضيع المشتركة

---

1) سونر چاغاپتاي ,كريستينا باش فيدان ,إيجة سانسو ساسيكارا، تركيا و «حكومة إقليم كردستان»: مصلحة اقتصادية مشتركة غير معلنة، تحليل سياسات، معهد واشنطن للسياسات الشرق الادنى، واشنطن، 16 مارس 2015، متوفر على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/trkya-w-hkwmt-aqlym-krdstan-mslht-aqtsadyt-mshtrkt-ghyr-mlnt ، تاريخ الزيارة 2024/12/18.

2) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 37، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص 55.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

بصورة مغايرة وخاصة فيما يتعلق بموضوع المياه والاكراد، اذ فيما يخص المسألة الكردية فإن الدبلوماسية العراقية والتي هي جزء من التخطيط الاستراتيجي الشامل للسياسة الخارجية قد عملت على ان تصل بتركيا الى قناعة بأهمية ان توفق بسياستها بين الطموحات الكردية ومصالحها الامنية من خلال الابتعاد عن التلويح بالقوة او التهديد بها والدخول في شراكات سياسية وامنية[1].

نتيجة للاحداث التي مر بها العراق وسيطرة الجماعات الارهابية (تنظيم داعش) على مناطق عراقية، فقد فتحت تركيا عدد من معسكرات التدريب لقوات البيشمركة في اطار التحالف الدولي لمكافحة الارهاب، كمعسكر سوران في اربيل ومعسكر قلا جولان في السليمانية، وكذلك فتحت مراكز لتدريب القوات العراقية قرب الموصل وهو معسكر زلكان بناحية بعشيقة شمال شرق الموصل، الا ان تركيا لم تكتفي بذلك وانما اتجهت الى التوغل العسكري في شمال العراق في عام 2015، وقد رفض العراق التوغل واعتبره تدخلا في الشؤون الداخلية، واتجه العراق الى تقديم شكوى الى مجلس الامن لاصدار قرار يدين تصرف تركيا ويطالبها بالانسحاب فورا، مما تسبب في قيام تركيا بنقل قواتها الى الاراضي الخاضعة لسيطرة حكومة الاقليم[2].

واعتمد العراق على الدبلوماسية المباشرة كأداة رئيسة لتقريب وجهات النظر وحل القضايا المشتركة، وعلى سبيل المثال قام رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي بزيارة الى تركيا في نهاية عام 2015، وتم الاتفاق على تفعيل المجلس الاستراتيجي للعلاقات الثنائية والذي من شأنه ان ينقل العلاقات الى واقع افضل اذ تضمن الاتفاق 48 اتفاقية في مجال الامن والاقتصاد والتركيز في الخصوص على التعاون في مجال مكافحة الارهاب وبالأخص ضد تنظيم داعش، وفي 2017، زار وزير الخارجية العراقي تركيا لمناقشة التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق، حيث تم الاتفاق على تعزيز التنسيق الأمني والدبلوماسي.مما اسهم في تعزيز التعاون بين الدولتين،ورغم الخلافات السياسية الا ان العلاقات بين الدولتين لم تصل الى حالة العداء المباشر وانما كانت ودية رغم بعض التوترات، اذ ان تركيا تعد العراق شريك مهم على الصعيد الاقليمي[3].

اذ تمكن العراق من توظيف ادوات التخطيط الاستراتيجي في ادارة علاقاته مع تركيا وذلك من خلال الدبلوماسية المباشرة و التعاون الاقليمي والتوازن الدولي، ومن اهم الامثلة في التخطيط الاستراتيجي

1) المصدر نفسه، ص 56_57.
2) بوتان مصطفى سمايل، مصدر سبق ذكره، ص 48_49.
3) علي فارس حميد، السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 فرص جديدة وتحديات مركبة، مصدر سبق ذكره، ص 160.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في الجانب السياسي عقد الاتفاقية الامنية عام 2017 بين العراق وتركيا لتعزيز التعاون في مواجهة الإرهاب وضبط الحدود، ومؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في عام 2021 اذ سعى العراق إلى تعزيز الحوار الإقليمي من خلال استضافة مؤتمر بغداد، حيث حضرته تركيا إلى جانب دول إقليمية أخرى، ما ساهم في تخفيف التوترات والتنسيق في أزمة الاستفتاء الكردي 2017بعد استفتاء إقليم كردستان للاستقلال، اذ تعاون العراق مع تركيا وإيران لاتخاذ موقف موحد ضد الخطوة، مما عزز موقعه الإقليمي[1].

اما في قضية المياه، واجه العراق تحديات مائية متزايدة نتيجة للمشاريع التي اقامتها تركيا على نهري دجلة والفرات، وهذا اثر سلبيا على حصصه المائية، لذا اعتمدت السياسة الخارجية العراقية استراتيجية متعددة المحاور للتعامل مع هذه الازمة، وكان للدبلوماسية متعددة الاطراف الدور الاهم في تنفيذ تلك الاستراتيجية، اذ وقع العراق في ايلول عام 2014 مذكرة تفاهم تضمنت 12 مادة اكدت فيها على اهمية التعاون في ادارة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات وتحديد حصة كل دولة منها، والاتفاق على انشاء مركز بحثي مشترك للمياه بين البلدين والهدف منه لتبادل الخبرات وتحسين ادارة الموارد المائية المشتركة[2]، وايضا عمل العراق على تسليط الضوء على تأثير السدود التي اقامتها تركيا مثل سد اليسو على حصة العراق المائية والذي يعد من اخطر المشاريع المائية التركية على العراق لانه يعمل على خفض مناسيب نهر دجلة من 20 مليار متر مكعب في السنة الى 9 مليارات متر مكعب في السنة، مما يهدد مستقبل الامن الغذائي والانتاج الزراعي، لذا اتجه العراق الى تحشيد الدعم الدولي لقضيته المائية مع تركيا[3].

اذ طبقاً لمؤشرات الامن المائي فإنه يتعين على صانع القرار الخارجي العراقي التحرك تجاه تركيا حول قضية العجز المائي الحالي والمستقبلي، وعقد اتفاقيات تضمن الحصة المائية للعراق في ظل تراجع الايراد المائي وازياد النمو السكاني، ولا سيما ان عجز العراق المائي سيصل الى 6.6 مليار م3 عام 2025، وسيصل بعد ذلك الى 17.8 عام 2030، بالقابل سجل مؤشر اجهاد الماء 112.8% عام

1) Hassan Al-Rikabi, Iraq-Turkey Relations in a Post-Daesh Era: Balancing Security and Sovereignty, Arab Center for Research and Policy Studiesm, Qatar, 2021.

2) عادل فاخر، اتفاق جديد بين العراق وتركيا حول المياه، تم النشر بتاريخ 2021/9/13، على الرابط: https://www.scidev.net/mena/news/new-agreement-bet ، تاريخ الزيارة 2024/12/12.

3) تمارا كاظم الاسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (2000_2020)، المركز الديمقراطي العربي، نشر بتاريخ: 23 ديسمبر 2021، على الرابط: https://democraticac.de/?p=79392 ، تاريخ الزيارة: 2024/12/12.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2025 ومن ثم 138.2% عام 2030 مقابل ذلك ان 86% من المياه مخصصة للاستخدام الزراعي والسؤول عن تحقيق الامن الغذائي العراقي، وطبقاً لمنظمة التعاون والتنمية ومعهد الموارد العالمية بناء على مؤشر الاجهاد المائي عام 2040، تبين ان تسريع النمو السكاني والتحضر وتغير المناخ والتنمية يولد ضغوط كبيرة على انظمة المياه، فتظهر مناطق يرتفع فيها معدل السحب مقارنة بالامداد المائي ومنها دول الشرق الاوسط عامة والعراق بشكل خاص، اذ تعيش ازمة مياه خانقة مستقبلاً[1].

ونتيجة لما سبق ذكره استمر العراق بتوظيف سياسته الخارجية لمحاولة حل ازمة المياه مع تركيا، ففي عام 2023 زار الرئيس العراقي محمد شياع السوداني تركيا، وكانت قضية المياه من القضايا الرئيسة على جدول الاعمال، وفي حينها قال الرئيس التركي اردوغان: "على الرغم من أن تركيا تواجه أشد موجة جفاف منذ 62 عامًا، فقد قررنا زيادة كمية المياه المنطلقة من نهر دجلة لمدة شهر واحد"[2].

وسعى العراق الى توقيع الاتفاقيات الثنائية لضمان حصة عادلة من المياه وحاول استغلال الضغط الدولي لإجبار تركيا على تقديم التنازلات، ومن ابرز هذه الاتفاقيات هي اتفاق إطار التعاون في مجال المياه الذي وُقّع في أبريل 2024. تضمنت الاتفاقية[3]:

1. التخصيص العادل والمنصف للمياه العابرة للحدود، مع التركيز على مبادئ حسن الجوار والنوايا الحسنة.
2. تنفيذ مشاريع مشتركة لتحسين إدارة المياه في حوضي دجلة والفرات.
3. التعاون في البنية التحتية لمشاريع الري، مثل أنظمة حصاد المياه، تبطين القنوات، وإنشاء محطات تصفية وتحلية المياه.
4. نقل الخبرات والتكنولوجيا من تركيا إلى العراق لتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية، مثل استخدام أنظمة وتقنيات الري الحديثة.
5. الاتفاقية تمتد لعشر سنوات مع إمكانية التمديد التلقائي كل سنة باتفاق الطرفين

---

1) نوار جليل هاشم، رؤية مستقبلية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد49، السنة الثالثة عشرة، 2024، بغداد، ص11_12.

2) Abdullah Kiran, Turkey–Iraq Relations in the Spiral of Past and Future, Centre français de recherche sur l'Irak, (CFRI), 04/10/2023, https://cfri-irak.com/en/article/turkey-iraq-relations-in-the-spiral-of-past-and-future , at access: 12/12/2024.

3) تقرير عن وكالة الانباء العراقية (واع)، على الرابط: شبكة الإعلام العراقي
ps://imn.iq/archives، بتاريخ: 22 نيسان 2024، تاريخ الزيارة: 2024/12/12.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاتفاقية تسعى إلى تعزيز الاستخدام المستدام للمياه ومواجهة التحديات المشتركة بين البلدين، خاصة مع زيادة تأثير التغيرات المناخية والجفاف على الموارد المائية.

اما فيما يتعلق بالشراكة التجارية فيبرز مشروع "طريق التنمية" والذي يعد من المبادرات الاستراتيجية التي تركز على تعزيز الشراكة التجارية والاقتصادية بين العراق وتركيا، المشروع يهدف إلى إنشاء ممر تجاري حيوي يربط ميناء الفاو الكبير في جنوب العراق بمدينة أوفاكوي التركية، ما يتيح تقليص وقت الشحن بين آسيا وأوروبا ويعزز التجارة الإقليمية، وكتخطيط استراتيجي في هذا الجانب يسعى العراق لتعزيز مكانته كمركز لوجستي إقليمي من خلال البنية التحتية للمشروع، التي تشمل خطوط سكك حديدية وطرق سريعة، بالإضافة إلى مراكز صناعية ولوجستية، اما تركيا تدعم المشروع بشدة، معتبرة أنه يعزز دورها كجسر اقتصادي بين الشرق الأوسط وأوروبا، يوفر المشروع فرصاً استثمارية لشركات تركية وعراقية، لا سيما في مجالات البناء، النقل، والطاقة، اذ ان التعاون التجاري بين البلدين وصل الى ما يقارب 20 مليار دولار في العام الحالي، لذا فإن مشروع طريق التنمية يعزز من العلاقات العراقية–التركية، ويجعل البلدين شركاء استراتيجيين في تعزيز التجارة الإقليمية والدولية[1].

وفيما يخص العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق. اتخذ العراق نهجًا متعدد الأبعاد لإدارة هذه الأزمة، يجمع بين الدبلوماسية، التعاون الأمني، وحماية سيادته الوطنية، فعند تنفيذ تركيا لعمليات عسكرية داخل الأراضي العراقية، غالبًا ما يلجأ العراق إلى القنوات الدبلوماسية للتعبير عن اعتراضه. يتضمن ذلك استدعاء السفير التركي وتقديم مذكرات احتجاج رسمية، مؤكدًا على ضرورة احترام السيادة العراقية. على سبيل المثال، في مناسبات متعددة، أعربت الحكومة العراقية عن رفضها للتوغلات التركية ودعت إلى وقفها فورًا، يؤكد العراق باستمرار على أهمية الحلول السلمية والدبلوماسية لحل النزاعات. يدعو إلى الحوار بين تركيا وحزب العمال الكردستاني للوصول إلى تسوية سلمية، مما يسهم في استقرار المنطقة ويقلل من التدخلات العسكرية[2].

وفيما يلي بعض الامثلة على العمليات العسكرية التركية تجاه حزب العمال الكردستاني (PKK):

---

1) مشروع طريق التنمية يشكل مستقبلاً واعداً بين العراق وتركيا، متوفرة على الرابط: https://www.trtarabi.com/now تم التشر بتاريخ: 23 تشرين الاول 2023، تاريخ الزيارة 2024/12/12.

2) جورجيو كافيرو، تأثير حزب العمال الكردستاني في العلاقات العراقية التركية، امواج ميديا على الرابط: https://amwaj.media/ar/article/the-pkk-factor-in-iraqi-turkish-relations ، تم النشر بتاريخ: 4 اكتوبر 2023، تاريخ الزيارة: 2024/12/18.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

•عملية "مخلب النمر" في حزيران 2020، والتي استهدفت فيها تركيا معاقل حزب العمال الكردستاني في منطقة حفتانين شمال العراق، وشملت العملية غارات جوية وتوغلات برية بهدف تدمير مخابئ الأسلحة وتحييد عناصر الحزب، أدانت بغداد هذه العملية واعتبرتها انتهاكًا لسيادة العراق. استدعت وزارة الخارجية العراقية السفير التركي وسلمته مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، مطالبةً بوقف العمليات العسكرية وسحب القوات التركية من الأراضي العراقية[1].

•التوغلات العسكرية في دهوك (حزيران 2024): وسّعت تركيا تواجدها العسكري في محافظة دهوك بإقليم كردستان العراق، حيث أقامت نقاط تفتيش ونشرت قواتها في بعض المناطق. تزامن ذلك مع قصف مكثف على مواقع يُعتقد أنها تابعة لحزب العمال الكردستاني. أثار هذا التوغل موجة من الانتقادات داخل العراق. أعرب ائتلاف "النصر" بزعامة حيدر العبادي عن إدانته الشديدة للتجاوزات التركية، واعتبرها خرقًا صارخًا لسيادة العراق. دعا الائتلاف الحكومة العراقية إلى اتخاذ موقف حازم تجاه هذه الانتهاكات[2].

• العمليات الجوية المتكررة: في يوليو 2024، كثّفت تركيا غاراتها الجوية على مناطق في شمال العراق، مستهدفةً مواقع حزب العمال الكردستاني. أدت هذه الغارات إلى سقوط ضحايا مدنيين وتدمير ممتلكات. نددت السلطات العراقية بتجدد العمليات العسكرية التركية ووصفتها بأنها "توغلات" غير مقبولة. دعت بغداد أنقرة إلى التعاون الدبلوماسي لحل القضايا الأمنية المشتركة، مؤكدةً على ضرورة احترام السيادة العراقية[3].

اما التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه العمليات العسكرية التركية داخل أراضيها يعكس مزيجًا من التحديات الداخلية والإقليمية. يعتمد هذا التخطيط على رؤية متوازنة تهدف إلى حماية السيادة الوطنية مع الحفاظ على العلاقات الثنائية مع تركيا، التي تعد شريكًا اقتصاديًا واستراتيجيًا مهمًا،

---

1) ما أسباب التصعيد العسكري التركي في العراق.. وما تأثيره على موازين القوة الإقليمية؟، مقالة نشرت على موقع الجزيرة، متوفرة على الرابط:
https://www.aljazeera.net/politics ، تم النشر بتاريخ: 2020/6/18، تاريخ الزيارة: 2024 /12/19.

2) مشرق ريسان، الأتراك يوسعون تواجدهم العسكري في كردستان العراق: بوادر عملية جديدة أم تحرك لقضّم أراض جديدة؟، مقالة نشرت على موقع القدس العربي، متوفرة على الرابط: https://www.alquds.co.uk ، تم النشر بتاريخ: 29 يونيو 2024، تاريخ الزيارة: 2024/12/19.

3) بغداد تندد بـ"التوغلات" العسكرية التركية في شمال العراق، مقالة نشرت على موقع الحرة، متوفرة على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq ، تم النشر بتاريخ: 11 يوليو 2024، تاريخ الزيارة 2024/12/19.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فالعراق يدرك أن العمليات التركية تستند إلى صراع طويل مع حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يتخذ من شمال العراق قاعدة عمليات له، ويدرك ان تركيا قوة إقليمية، ولها نفوذ كبير في المنطقة، ما يجعل التعامل مع عملياتها يتطلب مزيجًا من الحذر والمرونة، مما يجعل العراق يلتزم بتقديم مذكرات احتجاج دبلوماسية إلى الجانب التركي، مستندًا إلى القانون الدولي الذي يحظر انتهاك سيادة الدول، ويستخدم المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للتنديد بالعمليات العسكرية التركية، ويدعو إلى احترام سيادته وإيقاف التوغلات[1].

وعلى الرغم من الخلافات، يحرص العراق على الحفاظ على علاقات تعاون أمني مع تركيا لمواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب، اذ ان التخطيط الاستراتيجي يتطلب التنسيق بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان لضمان إدارة أكثر فعالية للمناطق الحدودية التي تُستخدم كنقطة انطلاق للعمليات العسكرية، التخطيط يتضمن استراتيجية طويلة الأمد لتوسيع السيطرة الأمنية على الحدود الشمالية، تحسين الوضع الاقتصادي والخدمات في المناطق الشمالية قد يُقلل من اعتماد بعض المجموعات على النشاطات غير القانونية[2].

اذ ان تركيا شريك اقتصادي كبير للعراق، خاصة في مجال التجارة والمياه والطاقة، والعراق يستخدم هذا النفوذ لتعزيز الحوار مع تركيا، فالتخطيط الاستراتيجي يشمل استخدام قضايا مثل التعاون في مشاريع الطاقة والربط التجاري لتعزيز قنوات التفاوض بشأن القضايا الأمنية، فالتخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية يتبنى نهجًا متوازنًا يجمع بين الدبلوماسية، التعاون الأمني، وتحسين القدرات الذاتية. الهدف هو إدارة العلاقات مع تركيا بما يحفظ سيادة العراق مع الاستفادة من العلاقات الاقتصادية والأمنية المشتركة.

- **الخاتمة والاستنتاج:**

خلص البحث إلى أن السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 اعتمدت على التخطيط الاستراتيجي كأداة أساسية في التعامل مع ملفات معقدة مثل الأمن، المياه، والعلاقات

1) أهم ما تكلم به وزير الخارجية فؤاد حسين في جلسة مجلس الأمن الطارئة بشأن الإعتداء التركي على محافظة دهوك، وثيقة نشرت على موقع وزارة الخارجية العراقية، تاريخ النشر 27 يوليو 2024، على الرابط: https://mofa.gov.iq/helsinki/?p=2628 ، تاريخ الزيارة: 2024/12/19.

2) شيراز رەئوف، ئەندامێکی سەرکردایەتی یەکێتی: دووسالّ بە دووسالّ باشترین بژارەیە بۆ بەڕێوەبردنی پۆستی سەرۆکوەزیران، رووداو دیجیتالّ ، https://www.rudaw.net/sorani/kurdistan/1812202422، 8خولەک لەمەوپێش، 2024/12/19.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاقتصادية. أدى هذا التخطيط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها تحسين العلاقات الثنائية، تقليل التوترات الحدودية، وإعادة بناء علاقات اقتصادية وتجارية تسهم في دعم الاستقرار الداخلي للعراق.

ورغم النجاحات المحققة، لا تزال هناك تحديات تواجه العراق، أبرزها استمرار العمليات العسكرية التركية شمال البلاد وقضية الحصص المائية. لذا، يبقى تعزيز الحوار الإقليمي وتطوير العلاقات مع تركيا من أولويات السياسة الخارجية العراقية لضمان تحقيق مصالحها القومية.

اما الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن ايجازها بالتالي:

1. أهمية التخطيط الاستراتيجي: يمثل التخطيط الاستراتيجي أحد الركائز الأساسية لرسم السياسة الخارجية العراقية، حيث يساعد في تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية وصياغة سياسات طويلة الأمد تحقق أهداف الدولة.

2. تعقيد العلاقات العراقية–التركية: تُعد العلاقة بين العراق وتركيا من أكثر العلاقات تعقيدًا في المنطقة، نظرًا لتداخل المصالح والتحديات الأمنية مثل العمليات العسكرية والمشكلة الكردي.

3. إدارة ملف المياه: اعتمد العراق على استراتيجيات متعددة الأطراف لمعالجة أزمة المياه مع تركيا، من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية وتحشيد الدعم الدولي لضمان حصصه المائية.

4. المرونة الدبلوماسية: نجح العراق في توظيف الدبلوماسية المباشرة كأداة للتعامل مع تركيا، مما ساهم في تقليل حدة التوترات وتعزيز التعاون في قضايا مثل مكافحة الإرهاب والتبادل التجاري.

5. مشروع طريق التنمية: يعد هذا المشروع مثالاً على قدرة العراق على تعزيز شراكاته الاقتصادية مع تركيا، مما يعكس التخطيط الاستراتيجي الذي يوازن بين المصالح الاقتصادية والقضايا الأمنية.

التوصيات:

1. **تعزيز التعاون الدبلوماسي مع تركيا:** يجب على العراق التركيز على الدبلوماسية النشطة لتعزيز الحوار المستمر مع تركيا، بما يضمن معالجة القضايا الحساسة مثل المياه والأمن بطريقة تعاونية وفعالة.

2. **صياغة استراتيجيات شاملة لإدارة أزمة المياه:** ينبغي للعراق العمل على توقيع اتفاقيات طويلة الأمد مع تركيا تتعلق بتخصيص حصص مائية عادلة، مع تعزيز البنية التحتية لإدارة المياه عبر استخدام تقنيات حديثة مثل نظم الري المتطورة ومشاريع حصاد المياه.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

3. **الاعتماد على العلاقات الاقتصادية كوسيلة للتأثير:** استثمار العلاقات التجارية والمشاريع المشتركة مثل "طريق التنمية" لتعزيز الروابط الثنائية، مع استخدام العلاقات الاقتصادية كورقة ضغط لتحقيق أهداف العراق الوطنية.

4. **تعزيز الشراكة الأمنية:** التعاون مع تركيا في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب، مع الحفاظ على السيادة الوطنية وتجنب التدخلات العسكرية التي تمثل انتهاكًا للسيادة العراقية.

5. **توسيع الحضور العراقي في المحافل الدولية:** يجب على العراق تعزيز جهوده في حشد الدعم الدولي لقضاياه، خصوصًا فيما يتعلق بأزمة المياه، لضمان استدامة الحلول المطروحة ودعم المواقف العراقية أمام تركيا.

6. **تبني سياسات داخلية داعمة للتخطيط الاستراتيجي:** تطوير البنية المؤسسية والسياسات الداخلية لدعم التخطيط الاستراتيجي الفعّال في السياسة الخارجية، مع إشراك مؤسسات مختصة لضمان تماسك الخطط على المدى الطويل.

7. **إدارة ملف العلاقات الكردية–التركية:** استخدام الوساطة لتعزيز التفاهم بين تركيا والمكونات الكردية في العراق، بما يساهم في تقليل حدة التوترات الأمنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

8. **إطلاق مبادرات إقليمية مشتركة:** تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مبادرات تركز على التكامل الاقتصادي والاستقرار الأمني، مما يعكس الدور العراقي الإيجابي في المنطقة ويعزز مكانته.

9. **تفعيل الأدوات القانونية والدبلوماسية:** استثمار القوانين الدولية والمحافل الدبلوماسية لمواجهة التحديات المتعلقة بالتدخلات العسكرية التركية، بما يضمن احترام السيادة العراقية وحقوقها.

10. **تحقيق توازن بين السيادة والمصالح:** يُنصح العراق بالاستمرار في تحقيق توازن استراتيجي بين حماية سيادته الوطنية وبين تعزيز المصالح المشتركة مع تركيا، بما يخدم تطلعات البلدي.

- **References:**

1. Ahmed Nouri Al-Nuaimi, Foreign Policy, Al-Sanhouri Publishing, Beirut, 2019.

2. Haider Ali Hussein, The Future of Iraqi Foreign Policy: Prospects of Iraqi-Arab Relations, in Iraqi Foreign Policy After 2014, a collective work, Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Germany – Berlin, 2018.

3. Ali Jabbar Hafidh Al-Rubaie, Iraqi Foreign Policy After 2003: A Study on the Challenges of Reality and Future Opportunities, Amjad Publishing and Distribution, Amman, 2019.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4. Ali Faris Hamid, Strategic Planning for Iraqi National Security: A Study on Iraqi Strategic Planning After 2003, Ru'ya Center for Research and Strategic Studies, Baghdad, 2012.

5. Ali Faris Hamid, Iraqi Foreign Policy After 2014: New Opportunities and Complex Challenges, in Iraqi Foreign Policy After 2004, a collective work, edited by Saad Obeid Alwan, Arab Democratic Center, Germany, 2018.

6. Graham Evans and Jeffrey Newnham, The Penguin Dictionary of International Relations, Gulf Research Center, UAE, 1st Edition, 2024.

7. Mohamed El-Sayed Selim, Foreign Policy Analysis, Nahda Library, Egypt, 1989.

8. Harry R. Yarger, Strategy and National Security Professionals: Strategic Thinking and Strategy Formulation in the 21st Century, translated by Rajeh Mahrouz Ali, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2011.

9. Wisam Nazem Al-Khikani and Akram Talib Al-Washah, Paths of Iraqi Foreign Policy (2003-2020), Al-Rafidain Publishing and Distribution, Iraq, 2020.

10. Esraa Sharif Jejan and Omar Kamel Hassan, Iraqi Foreign Policy Between Regional and International Competition, Political Issues Journal, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, Issue 1, Baghdad, 2020.

11. Ismail Zerouqa and Falaq Nour Al-Din, The Role of Strategic Planning in Shaping Foreign Policy, Al-Naqid Journal for Political Studies, Lebanon, Issue 3, 2018.

12. Awraad Mohammed Malik, Iraqi Foreign Policy Towards Regional and International States After 2003, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 87, Volume 21, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2024.

13. Haider Ali Hussein, Turkey in Iraqi Strategy, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue 37, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 2012.

14. Sabah Naas Shanafa, The Strategy of Iraqi Foreign Policy After 2003, International Studies Journal, Center for International Studies, University of Baghdad, Issue 51, 2012.

15. Ammar Ahmed Rasheed, The Impact of the Security Dimension on Iraqi Foreign Policy After 2014: The Case of ISIS, Al-Mu'assas Journal, Issue 8, Al-Ameed Institute for Graduate Studies, 2022.

16. Nawar Jalil Hashem, A Future Vision for Iraq's Foreign Policy Towards Neighboring Countries, Hammurabi Journal for Studies, Issue 49, Year 13, 2024, Baghdad.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

17. Nawar Mohammed Rabee Al-Khairi, Strategic Planning: A Theoretical Political Study, The Political and International Journal, Al-Mustansiriya University, Baghdad, Issue 24, 2014.

18. Botan Mustafa Ismail, Issues in Turkish-Iraqi Relations: The Water Issue as a Case Study, unpublished Master's thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Near East University, Nicosia, 2021.

19. Saif Saad Jassim, Security Policies in Iraq After 2014, unpublished Master's thesis, Faculty of Political Science, University of Baghdad, 2022.

20. Ali Bakhti, Strategic Planning in Foreign Policy: The Case of the United States, unpublished Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Boudiaf University – M'sila, Algeria, 2018.

21. Nizar Abdullah Saleh, Turkish Foreign Policy Towards Iraq (2002–2020), unpublished Master's thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Near East University, Nicosia, 2021.

22. Hakar Bahram Aziz, Iraqi Foreign Policy After the U.S. Withdrawal: Opportunities for Independence and Challenges of Dependency, unpublished Master's thesis, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Near East University, Nicosia, Cyprus, 2022.

23. Al Jazeera: Article Link, published on June 18, 2020.

24. Key Statements by Foreign Minister Fuad Hussein in the Emergency Security Council Session on the Turkish Attack on Duhok Province, document published on the website of the Iraqi Ministry of Foreign Affairs, published on July 27, 2024, available at: Ministry of Foreign Affairs - Iraq.

25. Baghdad Condemns Turkish Military "Incursions" in Northern Iraq, article published on Alhurra, available at: Alhurra, published on July 11, 2024.

26. Report from the Iraqi News Agency (INA), available at: Iraqi Media Network, published on April 22, 2024.

27. Tamara Kazem Al-Asadi, Turkish Water Policy Towards Iraq (2000–2020), Arab Democratic Center, published on December 23, 2021, available at: Arab Democratic Center.

28. Giorgio Cafiero, The PKK Factor in Iraqi-Turkish Relations, Amwaj Media, available at: Amwaj Media, published on October 4, 2023.

29. Adel Fakher, A New Agreement Between Iraq and Turkey on Water Issues, published on September 13, 2021, available at: SciDev.net.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

30. What Are the Reasons Behind Turkey's Military Escalation in Iraq and Its Impact on Regional Power Balances?, article published on Al Jazeera, available at: [Al Jazeera](URL missing).

31. Mashreq Risan, Turkey Expands Its Military Presence in Iraqi Kurdistan: Signs of a New Operation or a Move to Seize More Land?, article published on Al-Quds Al-Arabi, available at: Al-Quds Al-Arabi, published on June 29, 2024.

32. The Development Road Project Promises a Bright Future Between Iraq and Turkey, available at: (https://www.trtarabi.com/now), published on October 23, 2023

33. Abdullah Kiran, Turkey-Iraq Relations in the Spiral of Past and Future, Centre français de recherche sur l'Irak, (CFRI), 04/10/2023, https://cfri-irak.com/en/article/turkey-iraq-relations-in-the-spiral-of-past-and-future.

34. Hassan Al-Rikabi, Iraq-Turkey Relations in a Post-Daesh Era: Balancing Security and Sovereignty, Arab Center for Research and Policy Studiesm, Qatar, 2021.

35. Jake Brereton , Strategic Thinking vs Strategic Planning: Unveiling the Key Differences, launchnotes, Published May 18, 2023, https://www-launchnotes-com.translate.goog/blog/strategic-thinking-vs-strategic-planning-unveiling-the-key-differences?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc .

36. Shiraz Raouf, A Member of the Patriotic Union Leadership: The Two-Year Rotation is the Best Option for Managing the Prime Minister's Position, Rudaw Digital, available at: Rudaw, published 8 hours ago.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/